

المبحث الثاني

الحياة الاجتماعية والاقتصادية في العصور العباسية

تعتبر العصور العباسية، التي بدأت مع قيام الدولة العباسية عام (١٣٢هـ/٧٤٩م) واستمرت حتى سقوطها عام ١٢٥٨ م، واحدة من أكثر الفترات ازدهارًا في التاريخ الإسلامي. تميزت هذه الفترة بالتنوع الثقافي والاجتماعي، حيث أسهمت في تشكيل بنية اجتماعية معقدة ومستدامة.

الطبقات الاجتماعية.

١. **الطبقة الحاكمة:** كانت تتكون من الخلفاء والوزراء والأمراء، وكان لهم نفوذ كبير في السياسة والاقتصاد، أسهم الخلفاء العباسيون في تعزيز مكانتهم من خلال تأسيس وزارات ودواوين.

٢. **التجار ورجال الأعمال:** لعب التجار دورًا حيويًا في الاقتصاد العباسي، حيث ساهموا في تطوير التجارة الداخلية والخارجية، أصبحت المدن الكبرى، مثل بغداد وسامراء، مراكز تجارية نشطة.

٣. **الفلاحون:** كان الفلاحون يشكلون أغلبية السكان، حيث كانوا يعملون في الزراعة، تعرضوا لضغوط مالية بسبب الضرائب المفروضة، لكنهم كانوا أساس الحياة الاقتصادية.

٤. **المثقفون والعلماء:** تميزت العصور العباسية بازدهار العلوم والفنون، حيث أنشئت دور العلم والمكتبات، برز العديد من العلماء في مجالات مختلفة، مثل الفلسفة والطب والرياضيات.

الحياة الأسرية: كانت الأسرة تُعتبر الوحدة الأساسية في المجتمع العباسي، لعبت العائلات الكبيرة دورًا مهمًا في الحياة الاجتماعية، حيث كانت العائلة تُعتبر مصدر القوة والدعم، كان للمرأة دور اجتماعي متنوع، حيث شاركت في الأنشطة الاقتصادية، رغم وجود قيود على حريتها.

الحياة الثقافية والدينية: تميزت الحياة الثقافية بالتنوع والتفاعل بين مختلف الثقافات، حيث كان هناك تأثير كبير من الفرس واليونان والهند، شهدت الفترة ازدهار الأدب والشعر والفنون، حيث برز العديد من الشعراء والكتاب، كانت هناك حرية نسبية في التعبير عن الآراء، مما أسهم في تطوير الفكر الفلسفي والديني. عاشت في الدولة العباسية مجتمعات

متنوعة دينيًا، بما في ذلك المسلمين والمسيحيين واليهود، ساهمت هذه التعددية في إثراء الحياة الثقافية والاجتماعية، حيث تبادل الناس الأفكار والمعارف، تعد الحياة الاجتماعية في العصور العباسية نموذجًا للتنوع والازدهار. أسهمت الطبقات الاجتماعية المختلفة، إلى جانب التعددية الثقافية والدينية، في تشكيل مجتمع متكامل ومزدهر، مما جعل الدولة العباسية واحدة من أبرز الفترات في التاريخ الإسلامي.

الحياة الاقتصادية في العصور العباسية الأولى:

شهدت العصور العباسية الأولى، التي بدأت مع قيام الدولة العباسية عام (١٣٢هـ/٧٤٩م) واستمرت حتى القرن الرابع الهجري، تحولات اقتصادية كبيرة أدت إلى ازدهار اقتصادي ملحوظ. كانت هذه الفترة مليئة بالابتكارات والتطورات التي ساهمت في تعزيز التجارة والزراعة والصناعة.

١. التجارة. - نمو التجارة: أصبحت بغداد، التي أسسها الخليفة أبو جعفر المنصور، مركزًا تجاريًا رئيسيًا يربط بين الشرق والغرب، ساهمت الطرق التجارية، مثل طريق الحرير، في زيادة التبادلات التجارية بين الدول الإسلامية والدول الأخرى، مثل الهند والصين وأوروبا، تم إنشاء أسواق منظمة في المدن الكبرى، حيث كانت تُباع فيها السلع المتنوعة، كانت الأسواق تشهد حركة نشطة، حيث توافد التجار من مختلف أنحاء العالم الإسلامي.

٢. الزراعة- تطور الزراعة: استمرت الزراعة في كونها عماد الاقتصاد العباسي، حيث كانت تُعتبر مصدر الرزق الأساسي للسكان، تم تطوير تقنيات الزراعة من خلال استخدام نظم الري المتقدمة، مثل القنوات والسدود، كان يُزرع مجموعة متنوعة من المحاصيل، بما في ذلك القمح، والشعير، والأرز، والفاكهة، والخضروات، ساهمت الأراضي الخصبة والموارد المائية الوفيرة في زيادة الإنتاجية.

٣. الصناعة والحرف الصناعات التقليدية: ازدهرت الصناعات اليدوية والحرفية، بما في ذلك النسيج، والخزف، وصناعة المعادن، كانت الحرفيون يمارسون مهنتهم في ورش خاصة، مما ساهم في تحسين جودة المنتجات، كانت الحرفيين يشكلون طبقة مهمة في المجتمع العباسي، حيث كانت منتجاتهم تُستخدم في الحياة اليومية وتُباع في الأسواق.

تنظيم الضرائب:

في عهد الخليفة محمد المهدي (١٥٨-١٦٩هـ/٧٧٤-٧٨٥م)، تم تعديل نظام جمع الضرائب من النظام السابق المعتمد على مساحة الأرض، إلى نظام جديد يعتمد على مقاسمة الناتج. كان النظام القديم يقوم على تحديد مساحة الأرض الزراعية وفرض الضريبة بناءً على مساحتها، إلا أن هذا تسبب في هجرة بعض الفلاحين إلى المدن مع بقاء الضريبة ثابتة، مما وفر للدولة دخلاً ثابتاً. أما في عهد المهدي، فقد تم اعتماد نظام المقاسمة، حيث تجمع المحاصيل الزراعية، وتؤخذ الضريبة كنسبة من الناتج بدلاً من المساحة.

حددت نسب الضريبة الجديدة في نظام المقاسمة، وساهمت في تخفيف استغلال الجباة. فقد تم فرض نصف الحاصل على الأراضي التي تروى بالسبح (المياه الجارية)، وثلث الحاصل على ما سقي بالدوالي مثل الكرود، وربع الحاصل على ما سقي بالدواليب مثل النواعير. أما خراج الكروم والنخيل والأشجار، فقد ظل على النظام القديم، مع مراعاة قرب أو بعد المزارع عن الأسواق والموانئ وجودة المحصول أو رداءته.

سعى الخليفة المهدي إلى تحسين طرق الجباة، فأمر العمال بعدم استخدام العنف أو التعذيب مع دافعي الخراج. لكن، مع تطبيق هذه السياسة، اضطر المهدي إلى رفع نسبة المقاسمة إلى ٦٠٪، كما فرض ضريبة على الأسواق، حيث أمر بجمع الضرائب من أسواق بغداد وفرض رسوم عليها. استمر العمل بنسبة ٦٠٪ حتى جاء الخليفة الرشيد، الذي ألغى ضريبة العشر التي كانت تؤخذ بعد النصف، مما أعاد نسبة الضريبة إلى ٥٠٪.

رغم ذلك، واجه النظام الجديد بعض المشكلات، منها:

١. فقدان الدولة القدرة على تقدير إيراداتها بدقة، وبالتالي تحديد نفقاتها، حيث إن حجم الناتج الزراعي يعتمد على عوامل طبيعية غير معروفة مسبقاً.
٢. تعرض الإيرادات لتقلبات الظروف الطبيعية مثل الفيضانات أو الآفات الزراعية أو الأمراض.
٣. صعوبة تنفيذ عملية المقاسمة، حيث تحتاج الدولة لإرسال موظفين أو مراقبين، مما قد يدفع الفلاحين إلى تهريب جزء من المحصول.
٤. اضطراب الدولة إلى بيع المحاصيل في الأسواق ونقلها.
٥. أدت هذه التحديات إلى فرض ضرائب جديدة على التجارة الداخلية، مثل ضريبة العشر، بالإضافة إلى الضريبة المفروضة على الأسواق.

٥. الابتكارات المالية - الشيكات والعملة:

- تم استخدام نظام الشيكات، والذي سهل حركة الأموال بين التجار.
- كانت العملة العباسية مصنوعة من الذهب والفضة، مما أعطى الثقة في التجارة والمعاملات المالية.

تعد الحياة الاقتصادية في العصور العباسية الأولى نموذجًا للازدهار والتنوع. من خلال التجارة المزدهرة، والزراعة المتطورة، والصناعات اليدوية، أُسس اقتصاد قوي ومتميز ساهم في نجاح الدولة العباسية واستمراريتها. كما أن التنظيم المالي والإداري ساعد على تعزيز الاستقرار والنمو، مما جعل هذه الفترة واحدة من أبرز الفترات الاقتصادية في التاريخ الإسلامي.